الفصل الثانى

أساتذة المدرسة وطلابها ومناهجها الدراسية

اختار سعد زغلول لهذه المدرسة مجموعة من الأساتذة مختلفة التكوين العلمى والفكرى بطريقة لم يكن لها شبيه فى أى مدرسة أخرى فكان منهم لابسو الزى الأفرنجى الذين تخرجوا فى جامعات أوربا ، وجاءوا بفكر جديد وبطرق جديدة فى التدريس تقوم على التجربة والمشاهدة والتمحيص والتحليل ومن أمثال هؤلاء أحمد فهمى العمروسى الذى قام بتدريس علم الطبيعة بالمدرسة بعد دراسته فى فرنسا، وعلى بك فوزى الذى قام بتدريس التاريخ فى المدرسة بعد انتهاء بعثته فى انجلترا ، وبجانب هؤلاء كان يوجد المطربشون الذين انتدبوا من مدرسة الحقوق ومن نظارة المعارف ومن دار العلوم أمثال الشيخ محمد الخضرى والشيخ محمد المهدى والشيخ أحمد ابراهيم والأستاذ محمد زيد والشيخ حسن منصور ، كما كان يوجد المعممون الذين تربوا تربية أزهرية ، وارتبطوا أشد الارتباط بالأزهر وعلومه هذا بالاضافة الى بعض كبار رجالات القضاء الأهلى الذين انتدبوا للتدريس بالمدرسة أمثال أحمد قمحة ، وأحمد أمين وغيرهما ، ولكل من هؤلاء فكره الخاص ، وعقليته التى يرى فيها الدنيا من زاوية مختلفة عن الآخر، كما كان له طريقته المختلفة فى التدريس ، كل ذلك أدى الى تنوع الثقافات لدى الطلاب ، وتعدد مداركهم ، كما أوجد بينهم تيارات مختلفة تتنازع مناهج التعليم وطرق التفكير فالأساتذة الأزهريون كانوا يدرسون التفسير والحديث والتوحيد من الكتب الصفراء التى تضم متنا وشرحا وحاشية ، ويبثون فى نفوس الطلاب من طرف خفى تقديس هذه المؤلفات ومؤلفيها ، ودنياهم كلها هى الأزهر وما

حوله ، ومن أقوى حججهم على صحة الرأى أنه ورد فى كتاب من الكتب القديمة ، ورجال دار العلوم لم يلتزموا عبارات الكتب وان التزموا موضوعاتها ، وكان يضعون مذكراتهم بأنفسهم يعتمدون فيها على الكتب القديمة ، ولكنهم يعرضونها عرضا جديدا ، ولهم علم بالدنيا وتجارب مع الحياة استمدوها من أعمالهم ومناصبهم أكثر من علم الأزهريين يضاف الى ذلك مجموعة ثالثة من الأساتذة منهم طائفة من كبار رجال القضاء الأهلى قاموا بتدريس مقدمة القوانين ونظام المحاكم واختصاصاتها فيقربون الى أذهان طلابهم الى جانب القضاء الأهلى أصول القوانين وأصول الفقه [١] وبالاضافة الى هؤلاء كانت هناك مجموعة رابعة تتولى تدريس العلوم كالطبيعة والحساب والجبر والهندسة والانسانيات كالتاريخ والأخلاق وليس عندهم من فكرة صحيحة الا ماقام البرهان على صحتها ودلت التجارب على ثبوتها •

وبالرغم من اختلاف كل مجموعة من هذه المجموعات عن الأخرى. فقد نجح كل هؤلاء فى المواءمة بين القديم والحديث ، وارتفعوا بمكانة القضاء الشرعى فى البلاد ، وعنوا بتشكيل قضاة يجمعون بين عمق البحث وحرية الفكر حلوا مكان القضاة الذين عمت منهم الشكوى •

وقد استمر عدد أساتذة هذه المدرسة فى التزايد فبعد أن كان عددهم فى عام ١٩٠٨ أربعة وعشرين أستاذا منهم أحد عشر من علماء الأزهر ازداد عددهم فى عام ١٩٠٩ الى واحد وثلاثين أستاذا منهم أربع وعشرون من علماء الأزهر [٢] واستمر هذا العدد فى التزايد بمرور الوقت نتيجة للنمو المتزايد فى طلاب المدرسة •

---

(١) أحمد أمين : حياتى ص ٩٩ -- ١٠٢ .

(٢) تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٩ مرفوع من السر الدون جورست الى السر ادوارد جراى ص٨١ .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو هل أتيح لأساتذة المدرسة حرية النقد العلمى ، وعدم الالتزام بعبارات الكتب وان التزموا موضوعاتها فى دروسهم كما يحدث فى الجامعات ؟

الواقع أن لائحة المدرسة تركت للمدرسين حرية العمل فى القاء دروسهم بشرط المحافظة على ماهو مقرر بفهرس مواد الدروس (٣) لذلك سمعنا عن أساتذة يخرجون كثيرا من الدرس الى نقد طريقة التعليم ذاتها والمقارنة بينها وبين غيرها فى الدول المتقدمة (٤) وبعضهم يخرج أثناء شرحه للدرس الى تعاليم الشيخ محمد عبده التى يرى فيها المثل الأعلى من الرقى العقلى ومن الحرية العلمية دون أن يوجه اليهم نقد من ادارة المدرسة أو غيرها ووجدنا أساتذة يدرسون من كتب غير الكتب المقررة ويبتدعون فى المادة وفى الأسلوب معا أثناء شرح دروسهم ، كما كان هناك أساتذة يترجمون لطلابهم من أمهات الكتب الأوربية ويشرحون أفكارهم ثم يتركون لكل طالب طريقة ربط هذه الأفكار بعضها ببعض (٥) .

هذا عن أساتذة المدرسة أما عن طلابها فيذكر أحمد أمين أن الكثيرين منهم كان يناهز الثلاثين من العمر ، وله لحية طويلة ، ومنهم من هو متزوج وله أولاد ، ومنهم الأزهرى القح الذى لا يعرف عن الدنيا شيئاً ، ومنهم ابن البلد المتمدن الذى عرك الدنيا وعركته ، ومنهم من هو بين ذلك (٦) .

وقد روعى فى اختيار طلاب القسم الأول فى هذه المدرسة أن

---

(٣) مدرسة القضاء الشرعى : اللائحة الداخلية للمدرسة ص١٨ .
(٤) أحمد أمين : المرجع السابق ص ١٢٠ وما بعدها .
(٥) أحمد أمين : فيض الخاطر حـ ١ القاهرة — النهضة المصرية الطبعة الرابعة ١٩٥٨ ص ١٥١ — ١٥٢ .
(٦) أحمد أمين : حياتى ص ١١٩ .

يكونوا أصلا طلاب علم فى الأزهر أو أحد معاهده الدينيـــة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ، واشترط لقبول الطالب أن يكون حميد السيرة صحيح الجسم خاليـــا من العاهات ، وأن يجتاز امتحانا بواسطة لجنـــة تحت رياسة شيخ الجامع الأزهر أو من ينيبه عنه تمتحنه شـــفويا فى حفظ نصف القرآن الـــكريم على الأقل والمطالعة فى الـــكتب ومدى فهمـــه لمعانى مايقرأه ، كما يمتحن تحريريا فى الاملاء والنحو والفقه ومبادىء علم الحساب (٧) .

أما عن طلاب القسم الثانى فقد روعى فى اختيارهم أن يكونوا من خريجى القسم الأول ، صحيحى الجسم حميدى السيرة لا يعرفون التساهل فى أمور دينهم .

وقد لقيت المدرسة عند افتتاحها اقبـــالا شـــديدا من الطلاب ثم تناقص هذا الاقبـــال أحيـــانا وتزايد أحيانا أخرى فقد تقدم للالتحاق بها فى أكتوبر ١٩٠٧ الف طالب (٨) قبلت ادارة المدرسة منهم ١٩١ طالبا منهم ١٤ بالقسم الثانى و١٧٧ بالقسم الأول ثم تناقص هذا العدد فى عامى ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ حيث تقدم للمدرسة فى العام ١٩٠٨ ، ٢٩٠ طالبا قبل منهم ١٢٣ فى القسم الأول ، و٩ بالقسم الثانى (٩) ، كما تقـــدم

---

(٧) مدرسة القضاء الشرعى : الأمر العـــالى بانشـــاء المـــدرسة ص ٤ .

(٨) تقرير عن المالية والادارة والحـــالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٧ مرفوع من السر الدون جورست الى السر ادورد جراى القاهرة — مطبعة المقطم ١٩٠٨ ص ٦٩ .

(٩) تقرير عن المالية والادارة والحـــالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٨ القاهرة — مطبعة المقطم ١٩٠٩ ص ٨٤ .

اليها فى العـــام ١٩٠٩ عدد ٣٢١ طالبـــا فاختير منهم ١١٠ طالبا [١٠] وفى العام ١٩١٠ تغير الوضع اذ أخـــذ طلاب المـــدرسة فى الزيادة تدريجيا فوصل عددهم الى ٤٠٥ طالب منهم ٣٧٥ بالقسم الأول ، و٣٠ بالقسم الثانى واستمر بعد ذلك الاقبـــال على المـــدرسة فى الازدياد أحيانا والتنـــاقص أحيانا أخرى ، ونتيجة لذلك ارتفعت الميزانية المقررة لهذه المدرسة فبعد أن كانت ٨٥٧٤ جنيها فى سنتها الأولى بلغت ١٢٨٧٤ جنيهـــا فى السنة التى تلتهـــا ثم وصلت الى ٢٠٫٠٠٠ جنيهـــا بعـــد ذلك [١١] .

ونتيجة للنمو المتزايد فى طلاب هذه المدرسة أخذت الوزارة تفكر فى اقتضـــاب فصـــول دار العلوم لفتحها فى مدرسة القضاء وقد بدأ ذلك جليا فى السنتين المـــكتبيتين ١٩٠٩/١٩١٠ ، ١٩١٠/١٩١١ اذ لم يقبل بدار العلوم غير فصل واحد بعد أن كان يقبـــل بها ثلاثة فصـــول سنويا [١٢] كما طرحت فـــكرة ضم دار العلوم الى مدرسة القضـــاء لتكون قسما بها على أن يطلق على المـــدرستين كلية العلوم الدينيـــة والعربية ، وساعد على ترويج هـــذه الفكرة نجاح مدرســـة القضـــاء وسمعتها العلمية العالية [١٣] ولـــكن دار العلوم صمدت أمام العاصفة حتى مرت بسلام .

---

(١٠) تقرير عن المـــالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٩ مرفوع من جورست الى جراى ص ٨١ .

وقد فضلنا الاعتماد على هذه التقارير بالرغم من اختلاف أرقامها مع الاحصـــائيات التى أوردها أمين سامى نظرا لانها تقارير رسمية . انظر : أمين سامى : المرجع السابق ص ٩٤ .

(١١) تقرير عن المـــالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٨ ص ٨٤ .

(١٢) محمد عبد الجواد : تقويم دار العلوم . القـــاهرة . ص ٢٧٠ تحت عنوان « بين دار العلوم ومدرسة القضاء الشرعى » .

(١٣) نفسه .

وعن القواعد التى اتبعتها المدرسة مع طلابها منذ التحاقهم بها وحتى تخرجهم منها فكانت كالآتى :

يذهب الطلاب المقبولون بالمدرسة فى أول العام الدراسى الى فصولهم فيجلس كل فى مكانه الذى أعد له ، ويفتح درج مقعده فيجد فيه كتبه وأدواته المدرسية اللازمة له جميعها .

وكان لكل طالب صفحة فى سجل كبير أمام ناظر المدرسة يقيد فيها اسمه وترصد له الأخطاء التى يرتكبها ، والعقوبات التى توقع عليه ، والمكافئات التى ينالها فمن أخطأ أو اجاد فتح الناظر صفحته وعرف مكانته [١٤] كما كان لايسمح لطالب بلحظة غياب أو تأخير أو تهاون فى درس أو فى ملبس ، وانما يؤاخذ من يفعل ذلك أشد المؤاخذة [١٥] وحتى لاينشغل الطلاب بغير دروسهم حرمت المدرسة على طلابها الاشتغال بالعمل السياسى[١٦] ، واشترطت لائحتها الداخلية منع أى اجتماع لطلابها من شأنه حصول أى ظاهرة داخل المدرسة أو خارجها أو الاشتراك فى أى مظاهرة كانت كما اشترطت على طلابها عدم اعطاء أى أخبار للجرائد أو ابداء أى ملاحظات بواسطتها وألا يعملوا مكاتبين أو وكلاء لأى جريدة كانت [١٧] ومن هنا عكف الطلبة على دروسهم بجد واجتهاد ، ونجحت ادارة المدرسة فى تجنيب طلابها الاشتغال بالسياسة أو الاشتراك فى مظاهرات ولم يفلت الزمام منها سوى فى مناسبتين وطنيتين هما وفاة مصطفى كامل وقيام ثورة ١٩١٩ [١٨] .

---

(١٤) احمد أمين : المرجع السابق ص ١١٧ .

(١٥) محمد عبد الجواد : المرجع السابق ص ٢٦٩ .

(١٦) تقرير عن المالية والحالة العمومية عام ١٩٠٩ ص ٨١ .

(١٧) مدرسة القضاء الشرعى : اللائحة الداخلية للمدرسة ص١١ .

(١٨) للتفاصيل أنظر الفصل الرابع .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو هل يمكن ربط اشتراط لائحة المدرسة على طلابها بالابتعاد عن العمل السياسى الى رغبتها فقط فى تفرغهم لعلومهم أم خشيتها من أن ينقل اليهم عدوى اشتغال طلاب مدرسة الحقوق بالسياسة •

الواقع أن سعد زغلول صاحب اليد الطولى فى تأسيس هذه المدرسة لم يغب عن مخيلته ماكان يحدث فى مدرسة الحقوق التى كانت احدى خلايا الحزب الوطنى والتى قال عنها فى مذكراته أنها وسط هائج سريع التأثر والانفعال وفيه كثير من الذين يشتغلون بما لايعنيهم [١٩] ، ومن هنا رأى أن الانضباط فى مدرسة القضاء لايتأتى الا بالاشتراط على طلابها بعدم الاشتغال بالعمل السياسى خصوصا وان الحزب الوطنى الذى لم تتفق مبادؤه معه كان كثيرا مايستهوى طلاب المدارس اليه •

وعلى كل حال فانه تشجيعا لطلاب المدرسة على الجد والمثابرة فقد حددت الاعانات الشهرية لهم وفقا لاجتهادهم واجتيازهم الامتحانات فطالب القسم الأول يحصل شهريا على مابين نصف جنيه وجنيه وفقا لاجتهاده ، كما يحصل طالب القسم الثانى على مابين جنيه وجنيه ونصف وفقا لاجتهاده أيضا ، وكان ناظر المدرسة يحدد ذلك عقب الامتحانات الدورية [٢٠] حيث كان الطلاب يمتحنون امتحانا تحريريا فى الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر وفى الأسبوع الأخير من شهر مارس فى جميع المواد التى درسوها ، ويقطع من الطالب الذى يرسب فى هذه الامتحانات مرتب الاعانة ، ويأخذ الطالب المتفوق نصيبه الكبير من هذه الاعانة •

---

(١٩) مذكرات سعد زغلول : كراس رقم ١٠ ص ٥١٢ .

(٢٠) مدرسة القضاء الشرعى : الأمر العالى الصادر بانشاء المدرسة ص ١١ .

أما عن الامتحان النهائى فكان يعقد فى شهر يونيو من كل عام ويمتحن الطلاب فى جميع المقررات ، ولا ينقل الطالب من فرقة الى أعلى منها الا اذا حصل فى كل مادة من الاختبارات التحريرية والشفهية وكذا فى المواظبة والأخلاق على نسبة توازى أو تزيد عن النسبة المعتبرة نهاية صغرى لمواد التعليم (٢١) .

وكان لايسمح للطالب الذى يرسب فى امتحان آخر العام باعادة الامتحان ولا بالبقاء بفرقته سنة أخرى فاما أن يرفت من المدرسة واما أن ينظر فى أمره اذا كان عدم نجاحه لأسباب اضطرارية ، وقد اشترط مهما كان أمر هذه الظروف الاضطرارية ألا يعيد الطالب الراسب دروس سنة واحدة أكثر من مرة ، وألا يبقى فى القسم الأول أكثر من سبع سنين ، ولا فى القسم الثانى أكثر من ست سنين ، وأن يحرم كل طالب يعيد دروس سنة من التمتع بالمرتب الذى تصرفه المدرسة حتى ينقل الى الصف الأعلى .

وبالنسبة لامتحان السنة النهائية فى القسمين العالى والأول فكان يعقد تحت رئاسة شيخ الجامع الأزهر ، والطالب الذى ينجح فى القسم الأول يمنح شهادة الأهلية الأزهرية التى تمكنه أن يعمل بموجبها كاتبا بالمحاكم الشرعية اما أن ينجح فى الامتحان النهائى للقسم الثانى فيمنح شهادة تمكنه أن يصير أهلا لأن يكون قاضيا أو مفتيا أو وكيل دعاوى أو عضوا أو نائبا بالمحاكم الشرعية (٢٢) .

وبعد أن تطورت المدرسة ، وخرجت الدفعات المؤهلة تلو الأخرى أدخلت نظام المعيدين فى نظامها تشجيعا للأوائل من أبنائها ، وكان يتبع كل معيد بأستاذ كبير يحضر معه موضوع الدرس ويدخل معه

---

(٢١) مدرسة القضاء الشرعى : اللائحة الداخلية ص ١٤ .

(٢٢) مدرسة القضاء الشرعى : الأمر العالى الصادر بانشاء المدرسة ص ٤ ، ٦ .

المحاضرة ، وقد وزعت المدرسة المعيدين على التخصصات الموجودة بها كل بحسب ميوله وكفايته (٢٣) .

ونتيجة لهذه الدرجة العالية من الضبط والنظام داخل جدران المدرسة فقد تمكنت من تخريج طلابا على درجة عالية من العلم وحسن الخلق ، كما نجحت فى أداء مهمتها فى تخريج القضاة الاكفاء بالمحاكم الشرعية يضاف الى ذلك أنها أخذت تعد خريجيها للعمل كمدرسين بالمدارس الحكومية بعد أن نجحتفى تغذية المحاكم الشرعية بما تحتاج اليه من القضاة فأدخلت ضمن مناهجها دراسات فى مبادىء التربية (٢٤) .

والسؤال الذى يطرح نفسه هو هل وجد خريجو هذه المدرسة الفرص السهلة لتولى وظائف القضاء فى المحاكم الشرعية ؟

الواقع أنه بعد أن أتت المدرسة بأولى ثمراتها بتخريج أولى دفعاتها عارض الأزهر فى تعيين خريجيها ، مما عرض مستقبل المدرسة كلها للخطر ، ونتيجة لذلك شهدت الحقانية حربا عوانا بين سعد وأنصار المدرسة من جهة والأزهر وخصوم المدرسة من جهة أخرى انتهت بحل وسط وهو أن يكون التعيين فى وظائف القضاء موزعا بالتساوى بين خريجى الأزهر والقضاء الشرعى (٢٥) ورضى سعد بذلك أولا لأنه اعتراف من الحكومة بصلاحية المدرسة (٢٦) ولكن هذا الأمر لم يستمر

---

(٢٣) أحمد أمين : المرجع السابق ص ١٣٨ .

(٢٤) محمد عبد الجواد : المرجع السابق ص ٢٧١ .

(٢٥) مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة الحادية والأربعين فى ٢ أبريل ١٩٢٨ .

(٢٦) الثقافة : العدد ٨٧ فى ٢٧ أغسطس ١٩٤٠ مقال للاستاذ أحمد أمين تحت عنوان « سعد ومدرسة القضاء » ص ٣٧ .

طويلا حيث رأت نظارة الحقانية بعد ذلك ألا يتم التعيين فى هذه الوظائف على أساس الشهادة فحسب بل على أساس الخبرة أيضا (٢٧).

هذا عن طلاب المدرسة فماذا عن مناهجها ؟

بالنسبة للدروس التى تقرر أن يدرسها الطلاب المقبولون بالقسم الأول وعدد ساعاتها فقد رؤى أن يكون عدد الدروس خمسة فى اليوم مقدار كل منها ساعة واحدة ، وهذه الدروس كانت التفسير والحديث والفقه على مذهب أبى حنيفة والتوثيقات الشرعية والتوحيد والمنطق والآداب والأخلاق الدينية ونظام المحاكم الشرعية والأوقاف والمجالس الحسبية ونظام القضاء والادارة واللغة العربية والحساب والهندسة والتاريخ والجغرافيا والخط .

وابتداء من عام ١٩٠٨ شرع فى تعليم فن الرسم لطلبة السنتين الأولى والثانية فى حصة واحدة من حصص الخط العربى لطلبة السنة الأولى ، وفى حصتين احداهما من حصص الخط والثانية من حصص تقويم البلدان لطلبة السنة الثانية (٢٨) .

أما بالنسبة للدروس التى تقرر أن يدرسها الطلاب المقبولون بالقسم الثانى فكانت أربعة دروس يوميا مقدار كل منها ساعة وربع وكان الطلاب يدرسون التفسير والحديث والفقه على مذهب أبى حنيفة وحكمة التشريع والأصول على مذهب أبى حنيفة وآداب البحث والتوحيد والمنطق وآداب وأخلاق دينية وأصول القوانين ونظام المحاكم الشرعية والأقاف والمجالس الحسبية ونظام القضاء والادارة ومحاضرات

---

(٢٧) مضابط مجلس النواب : مضبطة الجلسة الخامسة والثلاثين فى ٢٧ ابريل ١٩٣٠ ص ٧٥٧ .

(٢٨) أمين سامى : المرجع السابق . القسم الثالث من الملحقات ص ٣٢ .

عامة فى دراسة بعض القضايا ذات المبادىء الشرعية واللغة العربية والعلوم الرياضية والتاريخ وتقويم البلدان والخواص التى أودعها الله فى الأجسام (٢٩) .

وعند تحليلنا للمواد التى تقررت على كل من قسمى المدرسة يتضح أنها شملت العلوم الحديثة التى لم تكن قد دخلت الأزهر بعد كما أنها شملت العلوم الدينية واللغوية والثقافية التى تدرس بالأزهر هذا الى جانب المواد القانونية العصرية .

وعن المواد الثقافية العصرية التى استحدثتها المدرسة فشملت الجغرافيا والتاريخ والحساب والهندسة والجبر والطبيعة والكيمياء .

ونظرا لأن دراسة علمى الطبيعة والكيمياء فى هذه المدرسة كانت من المواد التى اعترض على تدريسها فى الأزهر فقد تحايل واضعوا هذه المناهج على الأمر فوضعوا الطبيعة والكيمياء تحت عنوان « الخواص التى أودعها الله تعالى فى الأجسام » دون أن يغيروا شيئا فى مدلول المادة (٣٠) .

وعن المواد القانونية العصرية فشملت أصول القوانين الحديثة ونظام القضاء والادارة ونحو ذلك ، ونظرا لما تردد بين أوساط الأزهريين أن تدريس القانون الرومانى يدخل ضمن مادة أصول القوانين التى تقرر تدريسها فقد ثارت ثائرتهم ، على ذلك بحجة أن تدريس

---

(٢٩) مدرسة القضاء الشرعى : الأمر العالى الصادر بانشاء المدرسة ص ٦ .

(٣٠) الأخبار فى ٩ اغسطس ١٩٠٧ .

وعن تفاصيل منهج هذه المادة انظر :

مدرسة القضاء الشرعى : بروجرام مواد الدراسة . القاهرة المطبعة الأميرية ١٩٠٧ ص ٥٥ .

هـذا القانون يجر الى الـكفر ، ويسوق الى الالحاد مما دفع سـعد زغلول الى أن يوضح لشيخ الأزهر بأنه لا صحة اطلاقا لذلك وان مادة أصول القوانين الحديثة تشملفقط « تعريفبالقوانين وكيفية صدورها، ووقت وجوب العمل بها ، والحوادث التى تنطبق هى عليها وما أشبه ذلك من المبـادىء الأولية للقوانين الوضعية التى لايستغنى واحد من القضاة الشرعيين وغيرهم عن معرفتها » (٣١) ونتيجـة لذلك هـدأت العاصفة .

أما عن المواد الدينية واللغوية والأدبيـة فشملت العلوم الشرعية مثل التفسير والحديث والفقه وأصوله والتوحيـد وعلوم اللغـة مثل النحو والصرفهذا بالاضافة الى الأدبوعلومه وهذه المواد لم يعترض على تدريسها أحـد ومن الطبيعى وطبقا للغرض الذى أنشئت المدرسة من أجله فقد كان لدروس الشريعة الأولوية الـكبرى فى مناهجها من حيث التعمق والتكثيف .

ومع أن دراسـة الأدب وعلومه فى هـذه المـدرسة سارت على الطريقة المتبعـة فى دار العلوم من ناحية الـكيف (٣٢) فيبدو أنها لم تنل الحظ الـكافى من العنـاية أو التجديد حيث يذكر الدكتور طـه حسين أن دراسة الأدب فى هذه المدرسة حيل بينها وبين الهواء الطلق، وحيل بينها وبين الضوء الذى يبعث القوة والحركة والحياة وظلت كما هى تعيد ماتبدأ وتبدأ مأتعيـد وتكرر فى كل سنة ماكانت تـكرره فى السنة الماضية (٣٣) .

---

(٣١) المنار : المجلد العاشر فى ١٤ مارس ١٩٠٧ ص ٧٨ تحت عنوان « مدرسة القضاء بين الازهر والمعارف » .

(٣٢) احمد الشايب : دراسة فى ادب اللغـة العربية بمصر فى النصف الأول من القرن العشرين . القاهرة ـــ النهضة المصرية ١٩٦٦ ص ١٧ .

(٣٣) طه حسين : فى الأدب الجاهلى ، القاهرة ـــ دار المعـارف ـــ الطبعة الحادية عشرة ص ١٠ .

وبالرغم من ذلك فقد تخرج فى هذه المدرسة القضاة الأدباء الذين ابدعت قرائحهم للانتـــاج الأدبى الـكثير ممـا يفوق العـديد من المتخصصين فى دراسة الأدب ويكفى أن نذكر من هؤلاء أحمد أمين الذى ترك للمثقفين تراثا ضخما من المعرفة الأدبية والذى أوضح بأنه ماتعلم الأدب الا فى مدرسة القضاء (٣٤) .

ومما سبق يتضح نوعية أساتذة وطلاب ومناهج مدرسة القضاء الشرعى المتميزة والتى تركت بصماتها على السياسة التعليمية فى مصر لفترة ، وكانت مثلا يحتذى به ، ومنارة علمية يمكن السير على هديها ، ومع ذلك فقد أثار بعض ذوى الأغراض حولها الجـدل ، وتقاذفتهـا الأمواج الغاضبة وبدأ التفكير فى الغائها .

---

(٣٤) أحمد امين : فيض الخاطر حـ ٦ ص ٢٩٦ تحت عنوان « ماالذى الهمنى الأدب » .